IUCN

UN environment programme

منظمة العمل الدولية

العمل اللائق في الحلول القائمة على الطبيعة: 2024

توفير فرص العمل من خلال الاستثمار في المهارات والبنى التحتية القائمة على الطبيعة

(ملخص تنفيذي)

الملخص التنفيذي

يأتي هذا التقرير، وهو الإصدار الثاني ضمن سلسلة منشورات صادرة عن منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، تحت عنوان " تعزيز العمل اللائق من خلال الحلول القائمة على الطبيعة" ، ليسلّط الضوء على الدور الهام للحلول القائمة على الطبيعة (NbS) في مجالات العمل، ويسعى إلى دعم التوازن نحو مجتمعات واقتصادات أكثر استدامه.

وقد شكّل إصدار النسخة الأولى عام 2022 خطوة أولى لتحليل العلاقة بين الحلول القائمة على الطبيعة والأعمال المرتبطة بها. في حين يأتي هذا الإصدار ليعمق مفهوم الحلول القائمة على الطبيعة ويواكب الاهتمام العالمي المتزايد من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهذه الحلول، وبهدف إدراك الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الحلول القائمة على الطبيعة في تحقيق الأهداف العالمية الكبرى، مثل اتفاقيات ريو وأهداف التنمية المستدامة. حيث يهدف التقرير إلى المساهمة في صياغة السياسات وتطوير المبادرات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، من خلال: -1 توسيع نطاق تطبيق أنشطة الحلول القائمة على الطبيعة، -2 ضمان أن تكون الأعمال المرتبطة بها لائقة وشاملة، -3 ضمان أن تكون التحولات المطلوبة لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة عادلة ومنصفة، خاصة للعاملين والمجتمعات المتأثرة.

توسيع نطاق العمل بالحلول القائمة على الطبيعة

منذ إصدار النسخة الأولى عام 2022، شهدت أجندة الحلول القائمة على الطبيعة تقدمًا ملحوظًا، خاصة على المستوى متعدد الأطراف، حيث جرى دمج هذا المفهوم رسميًا في اتفاقيات ريو الثلاث. ومن بين هذه التطورات: -1 اعتماد خطة شرم الشيخ التنفيذية خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (COP27) في نوفمبر /تشرين الثاني 2022، واستلام برنامج العمل في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) عام 2023، مما عزز دور الحلول القائمة على الطبيعة في تسريع تحقيق أهداف التكيف مع التغيرات المناخية؛ -2 إطلاق مبادرة "تمكين الحلول القائمة على الطبيعة" لدعم التغير المناخي ENACT، والتي تهدف إلى تعزيز توافق السياسات المتعلقة بالمناخ، والتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي؛ -3 الاعتماد الرسمي لمفهوم الحلول القائمة على الطبيعة ضمن إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، كأداة رئيسية لتحقيق الأهداف المرتبطة بالمرونة المناخية واستعادة النظم الإيكولوجية؛ -4 إدراج الحلول القائمة على الطبيعة ضمن قرارين رسميين خلال الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-6) و التي عُقدت في فبراير/ شباط 2023.

في الوقت ذاته، تواصل العديد من الدول إدماج الحلول القائمة على الطبيعة في خططها الوطنية للعمل المناخي، واستراتيجيات التنوع البيولوجي، وغيرها من السياسات البيئية. ومنذ عام 2015، لوحِظ تزايد المشاريع التي تتبنى هذا النهج، بما في ذلك في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ورغم الزيادة في حجم الاستثمارات، لا يزال التمويل المخصص للحلول القائمة على الطبيعة غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الفعلية. ومع تزايد مساهمة القطاع الخاص استجابةً لمخاطر تغيّر المناخ، وارتفاع توقعات المجتمعات بشأن ممارسات أكثر استدامة وشفافية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعرقل التوسع في تطبيق هذه الحلول، من أبرزها: صعوبة قياس فوائد الحلول القائمة على الطبيعة، محدودية حجم المشاريع، حالة عدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى عقبات تنظيمية وتمويلية أخرى.

تحليل واقع حال العمالة والتوقعات المستقبلية في قطاع الحلول القائمة على الطبيعة

يقدم الفصل الثاني من هذا التقرير تقديرات محدثة لحجم العمالة العالمية الحالية والمتوقعة في قطاع الحلول القائمة على الطبيعة، بالاستناد إلى نماذج اقتصادية مشابهة لتلك المُستخدمة في تقرير عام 2022 حول " تعزيز العمل اللائق من خلال الحلول القائمة على الطبيعة ". وقد استُند في هذه التقديرات إلى بيانات الاستثمار العالمي الواردة في تقرير "حالة تمويل الطبيعة لعام 2023" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فيما يخص التقديرات الحالية، فقد أُضيفت بيانات من برامج التوظيف العامة، وبرامج المدفوعات مقابل الخدمات التي يقدمها النظام الإيكولوجي، التي تستثمر في مشاريع بيئية، وذلك انطلاقًا من فرضية أن استثمارات الحلول القائمة على الطبيعة تُنتج فرص عمل مباشرة وغير مباشرة ومستحدثة.

اعتمد هذا التحليل على سيناريوهين أساسيين لتقدير حجم العمالة الحالية في القطاع. السيناريو الأول يعتمد على العلاقات الاقتصادية القطاعية القياسية، و السيناريو الثاني يأخذ بعين الاعتبار معاملات التوظيف الخاصة بالحلول القائمة على الطبيعة، والفروقات الإقليمية في إنتاجية العمل. وتُقدّر النماذج أن ما بين 60.5 و63 مليون شخص يعملون حاليًا في الحلول القائمة على الطبيعة حول العالم، أي ما يمثل نحو 1.8٪ من إجمالي القوى العاملة العالمية (أنظر الشكل ES1). تتركّز النسبة الأكبر من هذه العمالة (حوالي 95٪) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مدفوعة بشكل أساسي ببرنامج "مهاتما غاندي لضمان التوظيف الريفي الوطني" في الهند. كما تُشير البيانات إلى أن معظم فرص العمل في هذا القطاع تتركز في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وغالبًا ما تكون وظائف بدوام جزئي أو تعتمد على العقود المؤقتة والمشاريع.

باستثناء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تحتفظ أفريقيا وأمريكا اللاتينية بحصص كبيرة نسبيًا من العمالة في قطاع الحلول القائمة على الطبيعة، بينما تسجّل كل من أوروبا وأمريكا الشمالية معدلات توظيف أقل، على الرغم من أن نسبة أكبر من العاملين فيهما يشغلون وظائف بدوام كامل. تشير التقديرات إلى أن 14٪ من العاملين في مجال الحلول القائمة على الطبيعة هم من فئة الشباب (تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا)، مع تسجيل أفريقيا لأعلى نسبة مشاركة شبابية بلغت 24٪ كما تُشكّل النساء نحو ثلث القوى العاملة العالمية في قطاع الحلول القائمة على الطبيعة، وهي نسبة تقل قليلًا عن متوسط مشاركتهن في سوق العمل العالمي. من حيث القيمة الاقتصادية، تُسهم أنشطة الحلول القائمة على الطبيعة بما يقارب 0.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع وجود تفاوتات إقليمية واضحة. فالبلدان ذات الدخل المرتفع تمثل 57٪ من إجمالي الإنفاق العالمي على هذه الحلول، بينما تحتفظ منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكبر حصة إقليمية (44٪) من هذا الإنفاق. أما في البلدان ذات الدخل المنخفض، فيُعتبر التمويل الحكومي عبر المساعدات الإنمائية الرسمية من أبرز المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بأنشطة الحلول القائمة على الطبيعة.

الشكل ES1: تقديرات العمالة الحالية والإضافية بحلول عام 2030، حسب المنطقة الجغرافية (بآلاف الأشخاص)

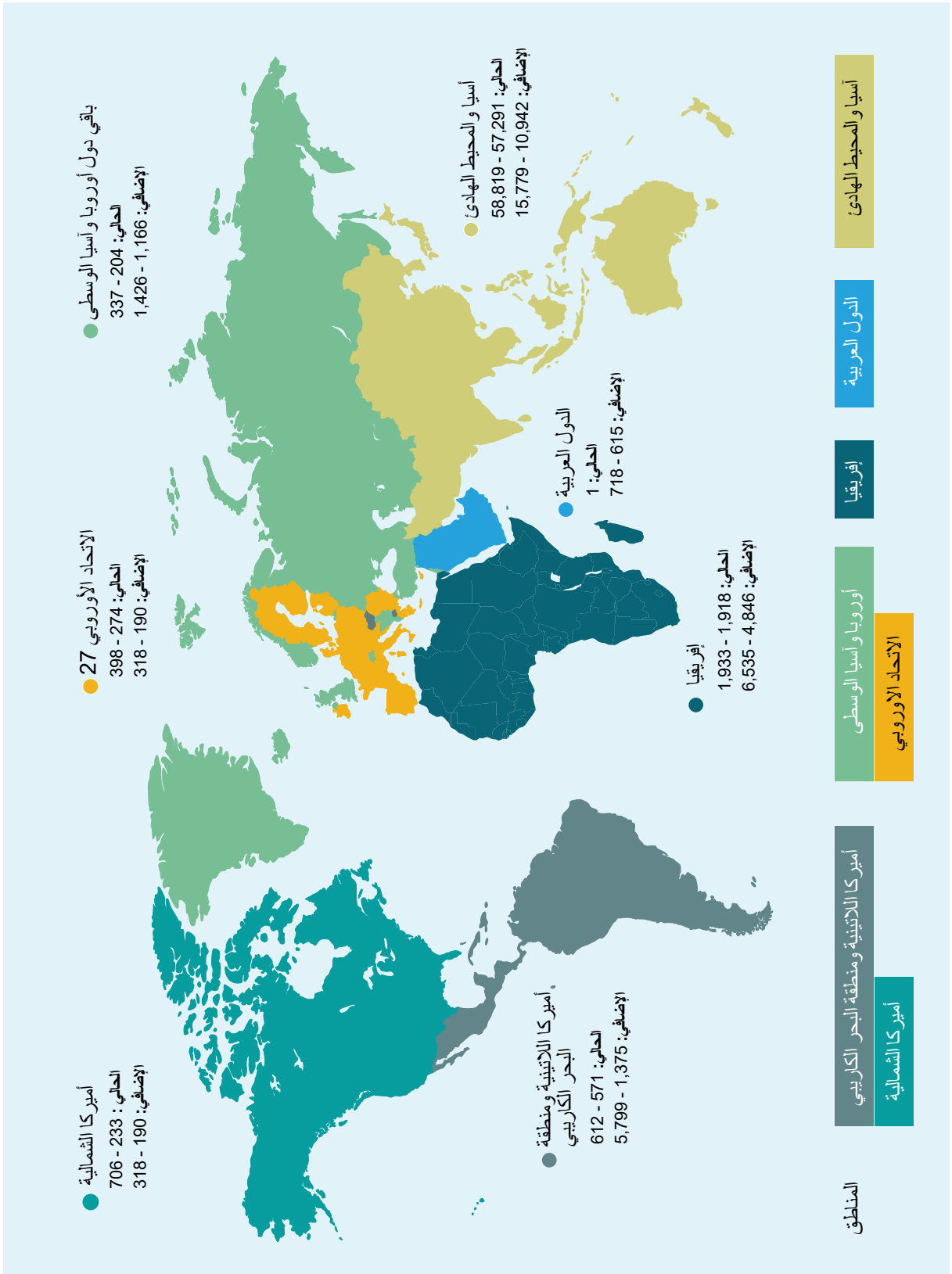

تستند تقديرات فرص العمل المستقبلية في قطاع الحلول القائمة على الطبيعة إلى الزيادة المتوقعة في حجم الاستثمارات العالمية اللازمة لضمان مساهمة هذا القطاع بأقصى قدر ممكن في تحقيق أهداف اتفاقيات ريو لعام 2030، والتي تشمل: مواجهة تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس آثاره، وتحقيق حيادية تدهور الأراضي. ويُقدّر تقرير "حالة تمويل الطبيعة 2023" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب رفع الاستثمارات السنوية في الحلول القائمة على الطبيعة إلى ما يقارب 542 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030، مع التأكيد على أهمية توزيع هذه الاستثمارات بشكل أكثر توازنًا بين المناطق، خصوصًا في المناطق ذات الإمكانات العالية لتنفيذ هذا النوع من الحلول.

وتُشير التقديرات إلى أن هذه الزيادة في الاستثمارات قد تُسهم في خلق ما بين 20 إلى 32 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، ولا سيّما في قطاعي الزراعة والحراجة. كما من المتوقع أن يتحسّن التوازن في توزيع فرص العمل إقليميًا، حيث يُرجَّح أن تُسجل أفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية أعلى معدلات الزيادة في التوظيف مقارنة بالمستويات الحالية (أنظر الشكل ES1). ومع ذلك، تُعد هذه التقديرات تحفظية نسبيًا، إذ من المحتمل أن تتجاوز الاستثمارات الواقعية النطاق المتوقع في تقرير حالة تمويل الطبيعة. وفي حين تهيمن الوظائف المتوسطة المهارة على سوق العمل في الوقت الحاضر، من المتوقع حدوث تحوّل تدريجي نحو وظائف أكثر تخصصًا ومهارة، وذلك نتيجة لتنوع وتعقيد أنشطة الحلول القائمة على الطبيعة، التي تتطلب عادةً مستويات أعلى من الكفاءة والمعرفة التقنية مقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى.

التوظيف في البنى التحتية القائمة على الطبيعة : الفرص والتحديات

يُشكّل التصدي للعديد من التحديات المجتمعية مثل الحد من مخاطر الكوارث (بما في ذلك التكيف مع تغيّر المناخ)، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين صحة الإنسان، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي حاجة ملحة تتطلب توفير بنى تحتية فعالة لتقديم هذه الخدمات الحيوية. وفي كثير من الحالات، تُلبّى هذه الحاجة من خلال البنية التحتية "الرمادية" أو "المبنية"، أو عبر البنية التحتية الطبيعية (الخضراء)، أو من خلال نهج تكاملي يجمع بينهما يُعرف باسم "البنية التحتية (الخضراء – الرمادية) أو المختلطة". عندما تُستخدم الطبيعة كمكوّن أساسي في تقديم خدمات البنية التحتية، فإن ذلك يُعد أحد أشكال الحلول القائمة على الطبيعة وتقوم هذه الحلول بتوفير خدمات البنية التحتية إما بشكل مستقل، أو ضمن نهج تكاملي مع البنية التحتية التقليدية. وتتميّز الحلول القائمة على الطبيعة بقدرتها على توفير خدمات بيئية فعّالة، إلى جانب تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية مشتركة، مما يجعلها خيارًا مستدامًا ومتكاملًا للتنمية.

ورغم أن الاستثمارات العالمية في البنية التحتية تُقدّر بحوالي 2.9 تريليون دولار أمريكي سنويًا، فإن توجيه جزء بسيط منها نحو البنى التحتية القائمة على الطبيعة من شأنه أن يعزز بشكل كبير الاستثمار في الطبيعة. ففي حين تركّز الدول ذات الدخل المرتفع على تحويل بنيتها التحتية التقليدية لتصبح أكثر استدامة عبر دمج عناصر طبيعية، تمتلك الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فرصة لتجاوز النماذج التقليدية وتبني البنى التحتية القائمة على الطبيعة، مستفيدةً من الأنظمة البيئية الصحية والأيدي العاملة المحلية المتاحة.

يتطلب تنفيذ هذا النوع من البنية التحتية مهارات متعددة التخصصات، تجمع بين المعرفة الهندسية التقليدية (مثل البناء والتخطيط) وعلوم البيئة وإدارة النظم الإيكولوجية. كما يرتكز هذا التحوّل على نهج إبداعية وتكيّفية تستفيد من المعارف المحلية والأصلية، وتشمل مهارات ناشئة مثل التحليل الجغرافي المكاني، والاقتصاد البيئي، والذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تشكيل ملامح سوق العمل المستقبلي في هذا القطاع.

ومع تسارع هذا التحول، تبرز الحاجة إلى سياسات انتقال عادل تضمن أن تكون الوظائف المرتبطة بالبنى التحتية القائمة على الطبيعة لائقة وشاملة، مع توزيع عادل للفوائد. ويمكن أن تساهم الاستثمارات في تنمية المهارات بهذا المجال في سد الفجوات القائمة، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين، من خلال توفير فرص أوسع للنساء والفئات المهمشة. كما تتيح هذه النُهج الشاملة

تعزيز المشاركة المجتمعية، وضمان ظروف عمل عادلة، وتوفير فرص عمل محلية، لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض، من خلال اعتماد نُهج قائمة على العمالة الكثيفة والنماذج المجتمعية في تطوير البنى التحتية.

يلعب القطاع العام دورًا محوريًا في قيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. إلا أن القطاع الخاص قادر أيضًا على الإسهام بشكل فعّال، من خلال تعزيز نمو الوظائف متعددة التخصصات في مجالات مثل التخطيط والتمويل وإدارة المشاريع. ويتطلب نجاح هذا النموذج تعاونًا وثيقًا بين الحكومات، والمؤسسات التعليمية، والشركات الخاصة لضمان مواءمة المهارات مع احتياجات السوق.

ورغم ما تمتلكه البنى التحتية القائمة على الطبيعة من إمكانات كبيرة، إلا أن توسيع نطاق تطبيقها لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المعقدة. من أبرز هذه التحديات ضعف الوعي، سواء على المستوى العام أو المؤسسي، إلى جانب نقص البيانات المتعلقة بأداء هذه البنى وجدواها الاقتصادية. كما تعاني العديد من المشاريع من بطء التنفيذ وطول المدد الزمنية اللازمة لإتمامها، فضلًا عن وجود فجوات في المهارات المتخصصة المطلوبة لهذا النوع من العمل. وتُعد صعوبة الوصول إلى التمويل، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل، أحد العوائق الأساسية أمام التوسع في هذا المجال. كما تشكل الطبيعة المؤقتة وغير النظامية للوظائف المرتبطة بالبنى التحتية القائمة على الطبيعة تحديًا إضافيًا أمام توفير فرص عمل لائقة. ويُضاف إلى ذلك المخاطر المناخية التي تهدد العاملين، وفي مقدمتها الإجهاد الحراري المتفاقم نتيجة تغيّر المناخ، والذي يُعد خطرًا مباشرًا على سلامة العاملين في الميدان.

المهارات المطلوبة لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة

يتناول الفصل الرابع من التقرير الفجوات والفرص المتعلقة بالمهارات اللازمة لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة، إلى جانب استعراض السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة. فبحسب التقرير، لا يزال إعداد القوى العاملة الحالية غير كافٍ لتلبية متطلبات هذا القطاع الناشئ، رغم التوقعات بنمو كبير في الوظائف المرتبطة به. ويُعد تعزيز وتنمية المهارات شرطًا أساسيًا لضمان التنفيذ الفعّال لهذه الحلول. تشمل المهارات الأساسية المطلوبة مجموعة من القدرات التقنية مثل استعادة النظم الإيكولوجية وتحليل البيانات، إلى جانب مهارات أساسية متعددة مثل الإدارة التكيفية، وإشراك أصحاب المصلحة، وحل النزاعات. وتختلف متطلبات المهارات باختلاف القطاع (كالزراعة، وإدارة المياه، والبنى التحتية)، وكذلك حسب السياقات الإقليمية والبيئية.

تُعد بعض الدول مثل كندا، واسكتلندا، وإسبانيا، ونيوزيلندا من بين أوائل الدول التي تبنت سياسات وطنية لدعم تطوير المهارات المرتبطة بالحلول القائمة على الطبيعة. وقد ركّزت هذه السياسات على أهمية التدريب الشامل، خاصةً للفئات الشبابية، والنساء، والشعوب الأصلية. كما حدّدت تقييمات المهارات في هذه الدول المهارات الخاصة بالقطاعات المختلفة، بما في ذلك الحراجة واستعادة النظم البيئية، والتخضير الحضري. وتشمل المهارات التقنية المطلوبة: الرصد البيئي، والاستشعار عن بُعد، والممارسات المستدامة، وإدارة المشاريع. وعلى الرغم من وجود تداخل بين المهارات المرتبطة بالحلول القائمة على الطبيعة وتلك المطلوبة في الوظائف الخضراء، فإن التوجه في هذا المجال يركّز بشكل خاص على إدارة النظم الإيكولوجية وحماية التنوع البيولوجي.

كشف استطلاع نُفذ عبر الإنترنت، وشارك فيه ممارسون للحلول القائمة على الطبيعة، أن 66٪ من المشاركين واجهوا تحديات مرتبطة بالمهارات أثناء تنفيذ مشاريعهم. وقد حدد المشاركون عددًا من الأدوار الرئيسية المطلوبة في هذا المجال، من أبرزها: العاملون في مجال حماية التنوع البيولوجي، ومديرو المشاريع، والمتخصصون البيئيون، والمهندسون، بالإضافة إلى حماة الطبيعة (انظر الشكل ES2). وتتطلب هذه الأدوار مزيجًا من المهارات الفنية والمهارات الأساسية، مثل تحليل البيانات، واستعادة النظم الإيكولوجية، والتعاون بين أصحاب المصلحة، إلى جانب إدارة المشاريع . كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن متطلبات المهارات تختلف من منطقة إلى أخرى، مما يعكس التنوع البيئي والاقتصادي عبر العالم. ورغم أن الطلب يتركز إلى حد كبير على التدريب الفني، فإن المهارات الأساسية، مثل القدرة على التواصل الفعّال وحل المشكلات، تبقى ضرورية لتنفيذ

هذه الحلول بشكل ناجح. وتشمل أبرز الفجوات التي تعيق تطوير الكفاءات في هذا المجال ضعف الخبرة الفنية المتخصصة، وصعوبة الوصول إلى التمويل اللازم للتدريب، ونقص المهارات التعاونية بين التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الأوساط الأكاديمية والممارسين في الميدان وعدم الاعتراف الكافي بالحلول القائمة على الطبيعة كمجال مهني مستقل.

الشكل ES2: المهن الرئيسية التي تم تحديدها في مجال الحلول القائمة على الطبيعة

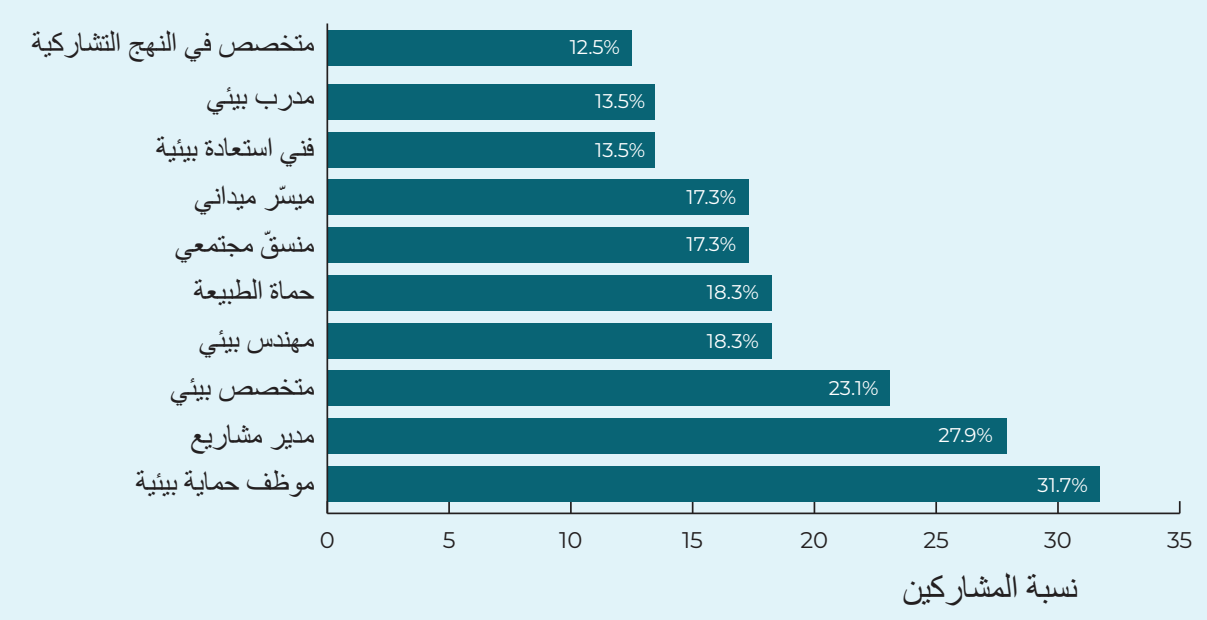

المصدر: مسح المهارات اللازمة للحلول القائمة على الطبيعة (2024).

ملاحظة: طلب المسح من المشاركين تحديد المهن الثلاث التي اعتبروها أساسية للتنفيذ الناجح لمشاريع الحلول القائمة على الطبيعة. للحصول على المهن العشر الرئيسية التي تمّ تحديديها، أنظر الملحق.

وعلى الرغم من تزايد فرص التدريب المتاحة، فإن العديد منها يظل محدودًا من حيث المدة الزمنية، ويفتقر إلى الاعتماد الرسمي والشهادات المهنية، مما ينعكس سلبًا على فرص بناء مسارات مهنية طويلة الأمد. في الشكل ES3 تُظهر التقديرات أن المهارات التي ستبقى مطلوبة خلال السنوات القادمة تشمل مجالات الرصد والتقييم، وتحليل البيانات، واستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، إلى جانب المهارات الأساسية مثل العمل التعاوني، والتواصل الفعّال، والقدرة على التكيف مع السياقات الثقافية المختلفة. إن سد الفجوات الحالية والمستقبلية في المهارات يتطلب تبني برامج تدريب مستهدفة، إلى جانب زيادة مخصصات التمويل، وتعزيز الدعم السياسي لضمان تطوير مسارات مهنية مستدامة في مجال الحلول القائمة على الطبيعة.

ويُعدّ الاستثمار في المهارات شرطًا جوهريًا لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، وخلق فرص عمل لائقة، وتمكين المجتمعات من مواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ والتكيّف مع آثاره.

الشكل ES3: المهارات الفنية والأساسية المطلوبة في مختلف المهن

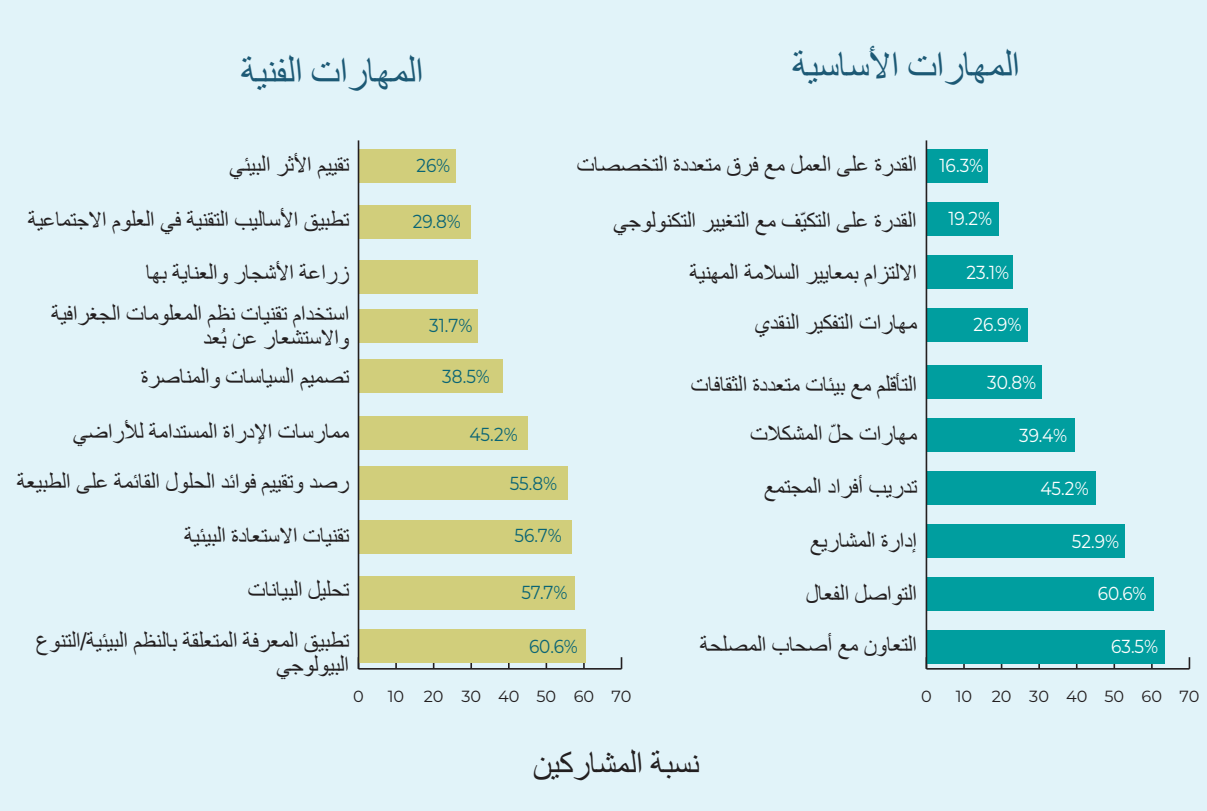

المصدر: مسح المهارات اللازمة للحلول القائمة على الطبيعة (2024).

ملاحظة: طلب المسح من المشاركين اختيار المهارتين التقنيتين والأساسيتين الأكثر صلة بكل من المهن الثلاث الرئيسية المذكورة. ويوضح الشكل ES3 المهارات الأكثر ذكرًا (الفنية والأساسية) التي تم تحديدها في جميع المهن المذكورة

الاستنتاجات والتوصيات

تتمتع الحلول القائمة على الطبيعة بإمكانات كبيرة لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مع توقّعات بقدرتها على خلق ما بين 20 إلى 32 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، إضافة إلى ما يُقدّر بـ 60.5 إلى 63 مليون وظيفة حالية حول العالم. ومع ذلك، فإن ضعف التمويل وعدم التوزيع المتكافئ للاستثمارات، وخصوصًا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا يزالان يُشكلان عائقًا أمام تحقيق هذا الهدف، لا سيّما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية. ورغم أن تقديرات التوظيف تتركز حاليًا على مساهمة الحلول القائمة على الطبيعة في مواجهة التحديات البيئية مثل تغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي إلا أن هناك إمكانات غير مستغلة في تطوير البنى التحتية المختلطة (الخضراء والرمادية)، خاصة في الدول التي تتطلب استثمارات عالية الكثافة في العمالة، مما قد يُسهم في خلق فرص عمل واسعة النطاق للفئات السكانية الأكثر هشاشة. ويُعد نقص المهارات سواء المهارات الفنية (مثل علم البيئة والهندسة)، أو المهارات الأساسية (مثل التواصل والعمل الجماعي) أحد أبرز التحديات. فمعظم الوظائف في هذا المجال تُصنّف على أنها ذات مهارات متوسطة. ومع نمو الحلول القائمة على الطبيعة وتوسّعها، من المتوقع أن تزداد الحاجة إلى وظائف أكثر تخصصًا ومهارة، مما يسلّط الضوء على أهمية تطوير الكفاءات وبناء القدرات لضمان جودة الوظائف واستدامة تنفيذ المشاريع.

يتضمن هذا التقرير أربع توصيات رئيسية، هي كالآتي:

1. تعزيز ومواءمة أطر السياسات الوطنية للحلول القائمة على الطبيعة يُعدّ خطوة أساسية للاستفادة من التقدم المحرز على المستوى العالمي: ويتطلّب ذلك تطوير السياسات على المستويات المحلية والوطنية والدولية لدمج الحلول القائمة على الطبيعة بشكل فعّال في مختلف القطاعات، وخصوصًا في مجالي البنية التحتية والزراعة. كما يشمل تحسين التنسيق المؤسسي عبر القطاعات، وتعزيز التناغم بين مستويات الحوكمة لضمان فاعلية السياسات واستدامتها. ومن شأن هذا النهج أن يُسهم في زيادة عدد المشاريع المنفّذة، وبناء ثقة المستثمرين فيها. بالإضافة إلى ذلك، يُعد إشراك القطاع الخاص عاملًا حاسمًا في تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل المرتبطة بالحلول القائمة على الطبيعة.
2. لاستثمار في تنمية المهارات وتدريب القوى العاملة :حيث يعد عنصرًا جوهريًا لتعزيز جاهزية الأفراد للعمل في مجالات الحلول القائمة على الطبيعة. ويتطلب ذلك تصميم برامج تدريبية تستجيب للاحتياجات المتنوعة للمهارات في كل من المناطق الحضرية والريفية، إلى جانب دمج الحلول القائمة على الطبيعة في المناهج التعليمية والتدريبية، وتطوير مؤهلات مهنية متخصصة بهذا المجال. كما يُسهم التعاون الدولي في تعميق فهم احتياجات المهارات وتعزيز قدرة البرامج المحلية على تحديد أولوياتها الخاصة، وتكييف محتوى التدريب ليتماشى مع الظروف البيئية الإقليمية وأهداف التنمية المستدامة
3. تعزيز الحقوق والشمول في القوى العاملة في مجال الحلول القائمة على الطبيعة : حيث يشكل خطوة أساسية لضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق مبادئ العمل اللائق. ويتطلب ذلك تنفيذ تدابير فعّالة لضمان الأجور العادلة، وتوفير بيئات عمل آمنة، وتشجيع الحوار الاجتماعي، إلى جانب تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين. كما يُعد تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، وإشراك الشعوب الأصلية من الجوانب المحورية لضمان شمولية هذا القطاع. وتُعد برامج التوظيف العام وسيلة مهمة لإشراك المجتمعات المهمشة في مشاريع الحلول القائمة على الطبيعة، مما يعزّز من مشاركة هذه الفئات في التنمية البيئية والاقتصادية.
4. تعزيز البحث وجمع البيانات: حيث يؤكد التقرير على أهمية تحسين نظم جمع البيانات المتعلقة بالتوظيف، والمهارات، ونتائج المشاريع المرتبطة بالحلول القائمة على الطبيعة، بما يتيح اتخاذ قرارات أكثر دقه. ويشمل ذلك تطوير أطر موحدة لتقييم الأثر، خصوصًا فيما يتعلق بإمكانات استحداث فرص العمل، وذلك بالاستفادة من أدوات مثل أداة تقييم الأثر على العمالة التي وضعتها منظمة العمل الدولية. ويبرز دور التعاون بين الأوساط الأكاديمية، وصنّاع القرار، والقطاع الخاص في تعزيز تبادل المعرفة، وتوسيع نطاق الجهود، ودعم الابتكار المستند إلى الأدلة.

توفر وظائف الحلول القائمة على الطبيعة دخلاً مباشرًا وفوائد ملموسة للمجتمعات المحلية، مما يعزز من دعمها ومشاركتها الفاعلة في تنفيذ هذه الحلول. ويُعد دمج العمل اللائق ضمن هذا السياق متماشيًا مع مبادئ التوزان العادل، حيث يضمن إيصال الفوائد والمزايا للفئات المتأثرة بالتغيرات البيئية. ومن خلال خلق سُبل عيش مستدامة، تُمكّن الحلول القائمة على الطبيعة من تعزيز التقدّم البيئي والاجتماعي على حد سواء، مما يجعل استحداث فرص العمل عنصرًا جوهريًا لنجاح هذه الحلول وتنفيذها على نطاق واسع.

تقدم هذه الوثيقة النسخة العربية من الملخص التنفيذي لتقرير "العمل اللائق في قطاع الحلول القائمة على الطبيعة 2024 : توفير فرص العمل من خلال الاستثمار في المهارات والبنى التحتية القائمة على الطبيعة". يمكن الاطلاع على حدة على التقرير الكامل باللغة الإنجليزية الذي يتضمن تحليلات ونتائج مفصلة. (*ilo.org/dwnbs*)

Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development

This project was undertaken with the financial support of:
Ce projet a été réalisé avec l'appui financier de :

Environment and
Climate Change Canada

Environnement et
Changement climatique Canada

IUCN

UN environment programme

منظمة العمل الدولية

Rue Mauverney 28,
1196 Gland
Switzerland

United Nations Avenue,
Gigiri Nairobi, Kenya
PO Box 30552 00100

4 route des Morillons
CH-1211 Genève 22
Switzerland